سرّ الدلالة في التّجنيس

لدى عبد القاهر الجرجاني

سلوى النجار - تونس

تمهيد

يبدو نفي الجرجاني قيام فصاحةٍ بالألفاظ بذرة تنامت وأثمرت في كنف الاستدلال على إعجاز القرآن وتعيين دلائله فأثمرت مشروعاً تترسّخ جذوره في بلاغة اللّغة العربيّة وتمتدّ فروعه إلى علم الدّلالة.

ونعتقد أنّ مسيرة الجرجاني قد بدأت بالبحث في كوامن تلك البلاغة ضمن مؤلّفه أسرار البلاغة مؤسّسا بذلك قواعد نظر ومراجع لا يعتمدها في قراءة الوجه في إعجاز القرآن فحسب بل وفي قراءة وجوه التّفاضل بين رتب الكلام. وعلى ذلك فإنّ فهم تفكير الجرجاني قد يبدأ فعلا من النّظر في أسرار البلاغة.

وأوّل ما يشدّنا في التّعامل مع ذلك المؤلّف هو دلالة اختيار "البلاغة" في العنوان دون ما يجري مجراها من المصطلحات. فاختيار الجرجاني للبلاغة ليس بحال من الأحوال عفويّا، ولعلّه موقف من توجّه في بحث الكلام الفصيح يفصل بين دلالتي الفصاحة والبلاغة على أساس أنّ الفصاحة تكون في اللّفظ مفردا، في حين تُقصر البلاغة على المعاني وحدها. وقد كان ذلك التوجّه مجال نقد ضمنيّ في الأسرار ثم تحوّل إلى موقف صريح وجليّ في الدّلائل الّذي خصّص فيه صاحبه فصلا لتحقيق "القول على "البلاغة" و"الفصاحة"، و"البيان" و"البراعة"، وكلّ ما شاكل ذلك، ممّا يعبّر عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السّامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم؛ ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم." (1) ومبيّنا "أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، ممّا يُفرد فيه اللّفظ بالنّعت والصّفة، ويُنسب فيه الفضل والمزيّة إليه دون المعنى."(2)

والجرجاني حينما ينقض تصوّر البلاغة في اللفظ المفرد إنّما يفعل ذلك عن رأي ناقد، بل لعلّه يستحضر طرفا مخالفا هو ابن سنان الخفاجي من خلال سرّ الفصاحة. ومثل تلك النّظرة لا تتيح لنا

تصوّر جدل بين الجرجاني وابن سنان فحسب، وإنّما قد تنمّي فرضيّة ممكنة تقضي بأن يكون أسرار البلاغة قد وضع في جانب منه ردّا على سرّ الفصاحة، هو ردّ على مستوى الشّكل وذلك ما يكشفه العنوان: أسرار البلاغة في مقابل سرّ الفصاحة، وردّ على مستوى المضمون وهو ما سنقف على بعض ملامحه في هذا المقال من خلال طرح مسألة التّجنيس في الأثرين، على أن يكون التجنيس سرّا من أسرار البلاغة.

1-في العلاقة بين الجرجاني والخفاجي لدى بعض النقّاد

يلاحظ أنّ من الدّراسات ما توصّل فيها أصحابها إلى ربط الصّلة بين المؤلِّفين والمؤلَّفين وقد اتّحدت النّتائج أحيانا واختلفت أحيانا أخرى لاختلاف المنطلقات. ولئن كان يصعب حصرها جميعا فإنّه يمكننا استحضار أنموذجين نعدّهما بمثابة تعبير عن الوضع العامّ الّذي وسم صبغة تلقّي تلك المسألة.

ولعلّه يمكننا انتظام ذين الأنموذجين ضمن أعمال اهتمّت بتقديم الجرجاني فكرا وأثرا ونقدا إلى مدخلين اثنين، أحدهما قرأ فكره في سياق عصره فجعل غيره من العلماء دافعا لبحثه ومنطلقا مستحضرا، في ضرب من المقارنة الــتي تؤكّد مكانة الجرجاني ضمن الفكر النّقدي، معالم تأثّرهم به. ذلك ما نظنّه مسلك مقال كالّذي أنجزه وليد سراقبي بعنوان: "مفهوم الفصاحة بين ابن سنان وعبد القاهر الجرجاني"(3). ولسنا نعني أنّ صاحب المقال قد قصَر جهوده على التّعريف بالجرجاني فحسب بل هو قد بذل جهودا في التّعريف بآراء ابن سنان الخفاجي البلاغيّة ليتناول بعد ذلك العلاقة بينه وبين الجرجاني بالبحث.

وقد قُدّمت المسألة على أنّها خلاف في المنهج من حيث أنّ ابن سنان قد نظر إلى الفصاحة من زاوية اللّفظ المفرد في حين هي لدى الجرجاني في الكلام المنظوم. وعلى هذا الأساس تتبّع الباحث مراحل بحث الفصاحة في مؤلَّف ابن سنان ملخّصا شروطه ومستنتجا من باب ربط الصّلة بين ابن سنان والجرجاني أنّه إذا كان ابن سنان "قد قسّم شروط الفصاحة قسمين: قسما يرجع إلى اللّفظ وحده، وقسما يعود إلى التّأليف، فإنّ عبد القاهر يقف على طرفي نقيض معه، فقد كان بفكره الكلّيّ يجعل مدار الفصاحة على النّظم."(4)

ولتفسير ذلك الاختلاف على مستوى المنهج التجأ الدّارس إلى الاستدلال بنصوص للجرجاني على أنّ الفصاحة لا تكون في اللّفظ مفردا ومنتهيا إلى أنّه "حين ذهب مذهبه ذاك لم يكن - في اعتقادي- إلاّ رادّا على الرّأي الّذي قال به الجاحظ في كتاب الحيوان: "والمعاني مطروحة في الطّريق

يعرفها العجميّ والعربيّ، والبدويّ والقرويّ، والمدنيّ. وإنّما الشّأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللّفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وصحّة الطّبع وجودة السّبك."(5)

ولعلّ هذا الحكم ينبئ بتقصير الدّارس في تقصّي فكر الجرجاني بل وفكر الجاحظ أيضا لأنّ المعاني الّتي يذكرها الجاحظ في هذا النّصّ ليست تلك الّتي تجتمع من تألّف الكلام ونظمه، وإنّما هو يتحدّث عن الأغراض والمعاني الشّعريّة كالمدح والفخر والحكمة وغيرها. ولو أنّه تمعّن في مؤلّفات الجرجاني لأدرك أنّ الجاحظ لم يكن قطّ موضع نقد ولا كانت آراؤه موضع دحض، بل كان موضع تأييد تُستَلهَم أفكارُه وتُولَّد شرحا وتحليلا.

لعلّ تناول المسألة على الظّاهر قد جعل الدّارس يحصر القضيّة في مدى المسافة الفاصلة بين مفهوم الفصاحة عند كلّ من الجرجاني والخفاجي، معتقدا أنّ المسألة تتعلّق بالبون الشّاسع الّذي يفصل بين المفكّرين، وأنّ ذلك التّباعد لا ينفي اتفاقهما "في بعض الأمور"(6) وكأنّ المسألة عنده ينبغي أن تنتهي بالتّوفيق بين المؤلّفين وأن ليس ذلك الاختلاف إلاّ لأنّ ابن سنان بحث "في الأدب من أدنى منازله وأقلّ جزئيّاته من صوت ومقطع ولفظ. لكنّ الجرجاني يذهب مذهبا آخر في البحث البياني، وينظر نظرة لا تعرف إلاّ الكلّ."(7)

لقد بدا بُعد المسألة الإشكاليّ في هذا الاستنتاج الختاميّ غائبا، إذ أُسقطت الأحكام حتّى غاب الفكر النقديّ. إنّ الأمر لا يتّصل في الواقع، بموقع كلّ من الخفاجي والجرجاني من الفصاحة، نظر إليها الأوّل بدءا بالصّوت ونظر إليها الثّاني انطلاقا من التّركيب. يتّصل الخلاف بتصوّرهما حقيقة الكلام وماهيته، فالخلاف قائم في مستوى المبادئ النّظريّة، إن لم تُتناول من تلك النقطة لا يمكن أن تُدرك انعكاساتها على مستوى التّطبيق.

من ناحية ثانية، حاول محمّد العمري في كتابه البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها(8) أن يقارب المسألة من زاوية عامّة هي التأطير للبلاغة العربيّة وتأصيلها ضمن علم الكلام الأصولي(9)، واستنادا إلى تلك الرّؤية مثّل ابن سنان المشروع المعتزليّ للبلاغة في حين مثّل الجرجاني المشروع الأشعري.

إنّ هذه السّبيل لم تخدم الباحث في شيء سوى أنّها وطّدت جهوده ضمن مسار تقليديّ في النّظر إلى مشروع الجرجاني، وهو مسار قد تغذّى بمجموعة من نصوص الجرجاني وُظّفت على الظّاهر، فانخرطت في القراءة التقليديّة لفكر الجرجاني عامّة، قراءة تعدّه أشعريّا، مناهضا للفكر المعتزلي. مع أنّ الباحث في تصوّره العامّ للمسألة، قد اهتدى إلى نقاط ارتكاز من شأنها أن تغيّر وجهة ذلك التّصوّر لو لم تأسره الأحكام المسبقة.

فقد كشف محمّد العمري علاقة وطيدة تربط الخفاجي بالجرجاني. وقد أثمرت تلك العلاقة تساؤلا عن سرّ الفصاحة لدى الخفاجي وأسرار البلاغة لدى الجرجاني(10)، لكنّ الانتقال من المفرد إلى الجمع في صيغة اللفظ "سرّ" لم يستوقف الباحث، ولا استوقفه الفرق بين الفصاحة والبلاغة، ولعلّ المسألة الأخيرة كانت في رأيه تنويعا على وجه التّرادف بين المفردات، ولعلّها أعمق من ذلك لدى الجرجاني لأنّها تعكس تصوّرا بأسره.

على أنّ العمري لم يُغفِل، أثناء تقصّيه وجوه الصّلة بين الرّجلين، دور القاضي عبد الجبّار الفكري إذ "القاضي عبد الجبّار الّذي يعتبر ذروة ما وصل إليه الكلام في الصّياغة العلميّة والقوّة الحجاجيّة حاضر بقوّة عند ابن سنان والجرجاني؛ مقبول عند الأوّل، مرفوض عند الثّاني كمشروع مستوعبٌ وموظّف كمادّة."(11) ولئن بدا إدراك الصّلة بين الخفاجي والجرجاني هامّا في حدّ ذاته إلاّ أنّ تحليل معالم تلك الصّلة قد تداعى بالاستناد مرّة أخرى إلى الأحكام المسبقة(12).

وممّا عمّق الهوّة بين أهميّة إدراك القاضي عبد الجبّار مرجعا لفِكريْ الخفاجي والجرجاني، واستثمار ذلك الوصل على مستوى النتائج أنّ الباحث قد قرأ نصوص المفكّريْن بمعزل عن تلك المرجعيّة مستندا إلى فرضيّات سريعة التهاوي والدحض. فالباحث قد سلّم، وليس الأمر كذلك في رأينا، ببناء ابن سنان مشروعه على آراء القاضي عبد الجبّار ولذلك فهو يوافقه الرّأي موافقة تامّة، ونحن في الواقع لا ننفي أن يكون تبنّي الخفاجي لآراء القاضي صريحا ولكن مع كثير من الاحتراز مردّه إلى أمرين:

1- أنّ ابن سنان قد أخذ عن القاضي عبد الجبّار مثلما أخذ عن غيره من أعلام المعتزلة وكتابه شاهد على ذلك، وهذا التّنويع في الأخذ يؤدّي إلى اختلاف الرّؤى والمواقف علما وأنّ القاضي عبد الجبّار كثيرا ما خالف المعتزلة كلّهم أو بعضهم، ولذلك فمواقف الخفاجي ليست بالضّرورة مطابقة لآراء القاضي.

2- أنّ ابن سنان قد تبنّى أفكارا ومواقف، وقبل تبنّيها اجتهد في فهمها وقراءتها، وقد لا يكون الفهم المقدّم لأيّ رأي أو موقف صنوا للموقف الأصليّ بالضّرورة ولا يمكن التّأكّد من تناظر الرّأيين أو اختلافهما إلاّ بمكافحتهما وقراءتهما قراءة موضوعيّة.

وقد ارتقى الباحث من الاستدلال على مخالفة الجرجاني للخفاجي في المبادئ والنّتائج إلى إثبات مخالفة الجرجاني للقاضي عبد الجبّار دون استدلال على ذلك، وقد ساقه إلى مثل هذا الخلل المنهجي التّعويل على مسلّمة انطلق منها منذ بداية تحليله وهي أنّ القاضي معتزلي والجرجاني أشعري، ولكن،

ماذا إن لم يكن الجرجاني أشعريّا، خاصّة وأنّه لم يصرّح أبدا بالانتماء إلى الأشعريّة ولا ورد ذلك في مؤلّفاته صراحة؟ أيكون الجرجاني مخالفا للقاضي؟ نعتقد أنّ الضّلع المفقود في هذا المثلّث والّذي على أساسه يمكن قراءة مواقف الطّرفين والقول بالموافقة أو المخالفة هو مقارنة نصوص كلّ من الخفاجي والجرجاني بنصوص القاضي عبد الجبّار، وهو ما أغفله الباحث.

وقد انتهى الباحث إلى نتائج بالغة الأهمّية في نظرنا لأنّها تكشف وعيه الذّاتيّ بقصور السّبيل الّتي اتّبعها في رسم هذه القراءة لفكر كلّ من الخفاجي والجرجاني، فـــ"الخلاف المذهبيّ لم يكن ليؤدّي إلى التّنافي بين القولين ليبطل أحدهما الآخر نظرا لكونه لا يقوم هو نفسه على تناف بل على اختلاف زاوية النّظر."(13) فتوسّل سبيل الاختلاف المذهبيّ لا يتيح درك الغاية ولا يكشف تنافيا بين القولين، ولنا أن نتساءل عندئذ حول الفائدة من الالتزام به منطلقا؟ فالمسألة مثلما بيّنها محمّد العمري لا تُقام على التّنافي وإنّما تُقام على "اختلاف زاوية النّظر. "(14)

لم يكن بوسع ابن سنان نفي أهمّية المعنى في مفهوم الفصاحة وهو ما يَرشح عند حديثه في التّشبيه والاستعارة وغيرهما من المسائل الّتي تنتمي إلى باب تناسب الألفاظ من طريق المعنى(15)، وعلى غراره في الضّفّة الأخرى لم يسع الجرجاني نفي المزيّة الصّوتيّة فهو قد أوّلها بـــ"مزيّة دلاليّة لكي يمكنه الاعتراف لها ببعض القيمة ثمّ يسير أكثر من ذلك إلى موقف واقعيّ بالاعتراف لها بنوع من المزيّة البلاغيّة حتّى وإن لم يسمح لها بالانفراد بالإعجاز."(16)

ولا يمكننا إزاء مثل هذه النتائج إلاّ أن نعترف بفضل الباحث لدى إظهاره مسائل جليلة في تفكير الجرجاني ومن أهمّها ما وصفه "بالموقف الواقعي" في فكر الجرجاني وتجسّم لديه في الاعتراف بقيمة الجانب الصّوتي للكلام أي المواضعة، فمن شأن موقف كهذا أن يقلّل من غلواء قراءات كثيرة للجرجاني عدّته نافيا لكلّ قيمة صوتيّة في الكلام وجعلت مشروعه البلاغيّ نقضا جذريّا لمشروع اعتزاليّ مطلق يقوم على فصاحة الألفاظ.

ولكن يبدو أنّ إهمال الباحث لنصوص القاضي عبد الجبّار بصفتها نقطة التقاء بين الخفاجي والجرجاني هو الّذي شدّه إلى منظور سابق تحكمه النّزعة التّصنيفيّة. وقد كانت تلك النزعة حجابا منعه من أن يرى في إثبات الجرجاني قيمة صوتيّة للكلام تبنّيا لموقف القاضي عبد الجبّار الّذي رأى أنّ الكلام بصفته فعلا محكما يحتاج إلى أمرين هما العلم بإيجاد الكلام وهذا العلم يشمل كلّ ما له صلة بالأصوات، والعلم بتأليف الكلام وهو يشمل كلّ ما له صلة بالمعاني والفكر(17).

2- الفصاحة بين ابن سنان والجرجاني

لا يبدو الخلاف المذهبيّ بين الجرجاني والخفاجي عاملا في اختلاف الآراء البلاغيّة، فلو كانت المسألة مذهبيّة بحتة لكان ردّ الجرجاني مذهبيّا مثلما هو الحال في تحليله القول بالصّرفة في إعجاز القرآن. إنّ الخلاف بينهما يقوم في كيفيّة تمثّل مجموعة من المفاهيم اللّغويّة والبلاغيّة الموجودة في عصريهما، ولعلّ من أهمّها الفصاحة.

والواضح أنّ ابن سنان قد استأنف تيّارا قصر الفصاحة على اللّفظ وهو ما اتّضح من خلال تعريفه لها بأنّها "نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدّة، ومتى تكاملت تلك الشّروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحقّ الاطّراح والذّمّ. وتلك الشّروط تنقسم قسمين: فالأوّل منها يوجد في اللّفظة على انفرادها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ وتؤلّف معه، والقسم الثّاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض."(18)

فللألفاظ مزايا مستقلّة عن المعنى ومن ذلك الباب صحّ وأثبت للألفاظ صفات حصرها في ثمانية شروط(19)، وعدّ تلك الشروط قواعد إذا احترمها المتكلّم وراعى معها القسم الثّاني من شروط الألفاظ المنظومة أمِن من كلّ خلل أو زلل وصعد مرقاة الفصاحة. ولقد اعتدّ ابن سنان بهذا المشروع إلى درجة اعتباره السّر في الفصاحة، فصيغة الإفراد في عنوان الكتاب إنّما هي تعبير عن موقف من تشتيت النّظر في الفصاحة وقلّة العارفين بها والمطبوعين على فهمها ونقدها(20) معتبرا كتابه "مفردا بغير نظير من الكتب في معناه."(21)

وقد كان نفي بناء حقيقة الفصاحة على الألفاظ المقصد الأوّل الّذي دعا الجرجاني إلى دحض مشروع ابن سنان، ويتّضح ذلك منذ مقدّمة أسرار البلاغة بل منذ العنوان الّذي يؤكّد أنّ للبلاغة أسرارا لا سرّا واحدا. فالجرجاني ينفي أن يرجع "الاستحسان إلى اللّفظ من غير شرك من المعنى فيه، وكونه من أسبابه ودواعيه، فلا يكاد يعدو نمطا واحدا، وهو أن تكون اللّفظة ممّا يتعارفه النّاس في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيّا غريبا، أو عاميّا سخيفا، سخفه بإزالته عن موضوع اللّغة، وإخراجه عمّا فرضته من الحكم والصّفة."(22) فقوله: "لا يكاد يعدو نمطا واحدا" نفي لستّة من الوجوه الثّمانية الّتي أقرّها ابن سنان وإثبات لوجهين فقط هما الوجه الثّالث في أن لا يكون اللّفظ وحشيّا غريبا، والوجه الرّابع في أن لا يكون اللّفظ عاميّا ساقطا. وقد اعتبرهما الجرجاني نمطا

واحدا لأنّ وصف اللّفظ بالوحشيّة والغرابة يجانس وصفه بالعاميّة والسّخف، وهما معا يدخلان في باب يسر إجراء المتكلّم لهما.

و لم يكن إقرار الجرجاني لذين الوجهين بداعي موافقة ابن سنان، ودعم رأيه، فابن سنان ذاته قد استند فيهما صراحة إلى الجاحظ، فهو يقول: "أن تكون الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ غير متوعّرة وحشيّة."(23) ويقول في الوجه الرّابع: "أن تكون الكلمة غير ساقطة عاميّة كما قال أبو عثمان أيضا."(24) فالجرجاني كان في الواقع يتبنّى موقف الجاحظ حين يرى أنّه "كما لا ينبغي أن يكون اللّفظ عاميّا، وساقطا سوقيّا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيّا؛ إلاّ أن يكون المتكلّم بدويّا أعرابيّا."(25) فالجاحظ عدّ الوجهين من باب واحد، وكذلك نظر إليهما الجرجاني.

لقد قدّمنا أنّ الجرجاني لم يكن يقرّ أساسا بصفات تعود إلى اللّفظ المفرد وتجعل منه فصيحا وإنّما قد يُستحسن اللّفظ ولا يكون ذلك إلاّ على ما أقرّه الجاحظ. فاستعمال لفظ "الاستحسان" فيما يخصّ اللّفظ هو تأكيد بدوره لنفي القول بالفصاحة في الألفاظ المفردة، ولذلك فلم يكن لينشغل انشغالا كبيرا بذلك القسم الّذي يهتمّ فيه ابن سنان بفصاحة اللّفظ المفرد، ولكنّه اهتمّ في المقابل بالقسم الثّاني ممّا عدّه ابن سنان "صفات توجد في التّأليف وتعتبر ما يتّفق فيه من الأقسام الثّمانية المذكورة في اللّفظة المفردة."(26)

إنّ أصل الخلاف بين الجرجاني وابن سنان هو أساسا معنى التأليف في الكلام. فابن سنان، واستنادا إلى تصوّره الفصاحة صفة للّفظ متى ما وجد على شروط(27)، يرى التأليف في الألفاظ، ويقيم ذلك التأليف على شرط المناسبة الّتي هي على ضربين: "مناسبة بين اللّفظين من طريق الصّيغة. ومناسبة بينهما من طريق المعنى(...) وأمّا المناسبة بينهما من طريق الصّيغة، فلها تأثير في الفصاحة"(28)، في حين يرى الجرجاني أن لا تأليف إلاّ في المعاني إذ "كيف والألفاظ لا تفيد حتّى تؤلّف ضربا خاصّا من التّأليف."(29)

إنّ مشروع ابن سنان في الفصاحة ينهض في قسمه الأوّل على مقولة التّناسب بين الألفاظ، ومن الأبواب المدرجة في مبحث المناسبة بين اللّفظين من طريق الصّيغة السّجع وحدّه "تماثل الحروف في مقاطع الفصول."(30) والمجانس، وحدّه أن "يكون بعض الألفاظ مشتقّا من بعض إن كان معناهما واحد، أو بمنزلة المشتقّ إن كان معناهما مختلفا، أو تتوافق صيغتا اللّفظين مع اختلاف المعنى."(31)

وقد كان المبحثان ممّا بدأ الجرجاني بذكره والتوقّف عنده في الأسرار، فمن الكلام "أقسام قد يُتوهّم في بدء الفكرة، وقبل إتمام العبرة، أنّ الحسن والقبح فيها لا يتعدّى اللّفظ والجرس، إلى ما يناجي

فيه العقلُ النّفسَ، ولها إذا حقّق النّظر مرجع إلى ذلك، ومُنصرف فيما هنالك، منها التّجنيس والحشو."(32) فقد حصر الجرجاني الإشكال في وجه حسن التّجنيس والحشو وفي علاقة ذلك الحسن بالعقل. وقد كان بحثه في التّجنيس مجالا لبحث السّجع من حيث أنّ الخلط لدى المخالف لم يحصل في التّجنيس وحده وإنّما في كلّ المسائل الّتي يبدو الحسن فيها من جهة اللّفظ.

3- سرّ الحسن في التّجنيس

يقوم جوهر الخلاف في اللّبس بين حدّ التّجنيس(33) ووجه الحسن فيه. ولقد أدرك الجرجاني ذلك الفرق واختار البحث في علّة الاستحسان أو نقيضه، ومع ذلك فهو لم ينف أن يكون التّجنيس مبحثا قائما على ظاهرة صوتيّة هي تجانس لفظين في الأصوات لكنّ استحسان تلك الظّاهرة لا يكون "إلاّ إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا، و لم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا."(34) ولقد ظلّت تلك قاعدة ثابتة لم يحد عنها في تقديره للتّجنيس.

إنّ اعتبار الحسن أو القبح في التّجنيس يقوم من جهة ما يقع من المعنى وما يضيفه إليه "أتراك استضعفت تجنيس أبي تمّام في قوله: (الكامل)

ذَهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاحَةُ فَالْتَوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ أَمَذْهَبٌ أَمْ مُذْهَبُ

واستحسنت تجنيس القائل (الرّجز)

* حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا *

(...) لأمر يرجع إلى اللّفظ؟ أم لأنّك رأيت الفائدة ضعفت عن الأوّل وقويت في الثّاني؟"(35)

فمعيار حسن التّجنيس أو قبحه هو قوّة فائدته في الكلام أو ضعفها، والفائدة تغيب إذا ما خلا التّجنيس من زيادة في المعنى حاصلة من تكرار اللّفظ الواحد، ولذلك استقبح النّاظرون في الشّعر قول أبي تمّام "مذهَب أو مُذهِب" لأنّ الحاصل في ذهن المتقبّل تكرار الصّوت ولا فائدة بينما استُحسن قول الشّاعر (الخفيف):

نَاظِرَاهُ فِيمَا جَنَى نَاظِرَاهُ أَوْ دَعَانِي أَمُتْ بِمَا أَوْدَعَانِي

لأنّ القائل قد أحدث في كلامه ضربا من "المراوغة" و"الخدعة" فأوهم بأنّه يكرّر ألفاظا متجانسة متشابهة ولكنّ المتقبّل وبعد انتقال الكلام من الأذن إلى الذّهن يدرك أنّ المعاني مختلفة فينتج ذلك الاكتشاف استحسانا وراحة في النّفس وهو ما عناه الجرجاني بقوله إنّ "الآخر قد أعاد عليك اللّفظة كأنّه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك كأنّه لم يزدك وقد أحسن الزّيادة ووفّاها."(36)

فالاستحسان في التّجنيس منبعه زيادة فائدة وليس حسن الإيقاع، وذكر الفائدة يحيل إلى ما هو عقليّ ولذلك استُحسن تجانس كلّ لفظين "كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا."(37)

لقد بحث الجرجاني علل حسن التّجنيس الخفيّة و لم يكتف بالظّاهر من كونه عملا يحدثه المتكلّم في الأصوات، وتلك المسألة كانت موطن خلاف بينه وبين ابن سنان الخفاجي. فابن سنان قد شغلته عن التّعليل أقوالُ من سبقه من العلماء في حدّ التّجنيس، فقد رأى أبو هلال العسكري أنّ "التّجنيس أن يورد المتكلّم كلمتين تجانس كلّ واحدة منهما صاحبتها في تأليف حروفها على حسب ما ألّف الأصمعي كتاب الأجناس. فمنه ما تكون الكلمة تجانس الأخرى لفظا واشتقاق معنى(...) ومنه ما يجانس في تأليف الحروف دون المعنى."(38) فهاجس التّصنيف قد استحكم بالعسكري ولذلك سعى إلى التّنظير لأنواعه، والبحث فيما يدخل في بابه وما يخرج عنه ثمّ أخيرا بالعطف على نماذج من المستحسن من التّجنيس وأخرى من المستقبح.

وعلى تلك السّبيل سار ابن رشيق، ولعلّه كان أكثر دقّة من العسكري فقد بدت معالم أنواع التّجنيس عنده أوضح إذ خصّ كلّ نوع بتسمية(39)وضرَب له أمثلة، وقد استنبط تلك التّسميات وألحق بها ما وافقها لدى سابقيه.

لم يكن قصد هؤلاء وغيرهم البحث في علّة حسن تلك الظّاهرة، وإنّما كانوا يرومون إخضاعها لقواعد يمكن تصنيفها وفق أبواب، غير أنّ الجرجاني لم ير ذلك كافيا، وعدّ تعليل الاستحسان ضروريّا لأنّ المحقّق فيه يأتمن به من اللّبس ويدرك أنّ وجه الفضيلة فيه "أمر لم يتمّ إلاّ بنصرة المعنى إذ لو كان باللّفظ وحده لما كان فيه إلاّ مستحسن، ولما وجد فيه معيب مستهجن."(40) ولعلّ الجرجاني في بيانه سرّ التجنيس يتوجّه بنقده إلى ابن سنان أساسا، لأنّه هو الّذي ادّعى الوقوف على سرّ الفصاحة وتجاوز ما قيل فيها وعلّق بالمجانس ما يكون بين الألفاظ دون المعاني من تناسب.

و لم يكن الجرجاني مبتدئا في انتباهه إلى العلاقة الوطيدة بين حسن التّجنيس لفائدة يحدثها في الكلام، وصلة تلك الفائدة بالعقل فقد سبقه إلى ذلك شيخه القاضي الجرجاني وإن لم يفصح بمثل ما أفصح به عبد القاهر حينما رأى في قول أبي تمّام:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَى لَدَى يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللَّهِ

"فجانس بـــ "يحيى" و"يحيى" وحروف كلّ واحد منهما مستوفاة في الآخر وإنّما عدّ في هذا الباب لاختلاف المعنيين لأنّ أحدهما فعل والآخر اسم ولو اتّفق المعنيان لم يعد تجنيسا وإنّما كان لفظة

مكرّرة."(41) فكأنّما عبد القاهر قد استوحى من رأي شيخه في اختلاف المعنيين واللّفظ واحد ما عدّه اختلافا في الفائدة، وعدّ ما يخالفه تكرارا في اللّفظ.

لم يخالف عبد القاهر الجرجاني نقّاد الأدب فيما أجمعوا عليه حول التّجنيس ولكنّه خالف أكثرهم في المنهج الّذي زاوله في فهم تلك الظّاهرة وتقدير أثرها في المعنى، فهو قد ذمّ الإكثار منه في الكلام مثلما ذمّه غيره ومنهم ابن سنان الّذي بيّن أنّه إنّما "يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلا غير متكلّف ولا مقصودا في نفسه."(42) وقد سبقهما الآمدي في ذلك ورأى أنّ التّجنيس "في أشعار الأوائل موجود، لكنّه إنّما يأتي منه في القصيدة البيت الواحد والبيتان، على حسب ما يتّفق للشّاعر، ويحضر في خاطره."(43) لكنّ الآمدي وابن سنان قد عبّرا عن ذمّ الإكثار من السجع في الكلام منتهجين طريقة وصفيّة، بينما انتهج الجرجاني طريقة تعليليّة، فهو يقول: "ولذلك ذُمّ الاستكثار منه والولوع به، وذلك أنّ المعاني لا تدين في كلّ موضع لما يجذبها التّجنيس إليه إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرّفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقّة طاعتها."(44)

ليست العلّة في ذمّ الاستكثار من الجناس راجعة إلى فعل الإكثار في حدّ ذاته، وإنّما هي استعصاء المعاني وهي السّابقة على التّجنيس في جانبه الصّوتيّ. وقد اتّخذ الجرجاني هذا المدخل ليطعن في رأي من نصر اللّفظ على المعنى فهو عنده كمن "أزال الشّيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنّة من الاستكراه."(45) ومثل ذلك الموقف يعمّق اعتقادنا في أنّ الجرجاني إنّما يقصد ابن سنان الّذي عدّ التّجنيس بابا من أبواب تناسب الألفاظ.

ويصادفنا ذكر اجتذاب المعنى للتّجنيس واقتضاؤه له لدى الآمدي إذ قال: "فلو كان قلّل منه واقتصر على مثل قوله(...) وأشباه هذا من الألفاظ المتجانسة المستعذبة اللاّئقة بالمعنى لكان قد أتى بالغرض، وتخلّص من الهجنة والعيب."(46) فالآمدي يصف ألفاظا تليق بالمعنى، والجرجاني يتحدّث عن ألفاظ خدم للمعاني ومالكة سياستها. وليس يخفى ههنا تأثير الجاحظ في تصوّر العلاقة بين المعاني والألفاظ، فقد نقل عن بعض "الربّانيّين من الأدباء" في بعض مواعظه "أُنذركم حسن الألفاظ، وحلاوة مخارج الكلام؛ فإنّ المعنى إذا اكتسى لفظا حسنا وأعاره البليغ مخرجا سهلا، ومنحه المتكلّم دلاّ متعشّقا، صار في قلبك أحلى، ولصدرك أملا."(47)

فصيغة "افتعل" الّتي اصطبغ بها فعل "اكتسى" تفيد قيام الفاعل بالفعل، فالمعاني هي الّتي تكتسي الألفاظ، ولعلّ الجرجاني قد استمدّ قسطا من مواقفه من الجاحظ، وليس يخفى تأثّره به فقد جعل خطبه مثالا وعدّه قدوة حتّى أنّك "إذا أردت أن تعرف مثالا فيما ذكرت لك من أنّ العارفين

بجواهر الكلام لا يعرّجون على هذا الفنّ إلاّ بعد الثّقة بسلامة المعنى وصحّته وإلاّ حيث يأمنون جناية منه عليه، وانتقاصا له وتعويقا دونه، فانظر إلى خطب الجاحظ."(48) فخطب الجاحظ قد قامت لدى الجرجاني مقام الأنموذج في التّجنيس والسّجع الحسنين، وعدّ الجاحظ مثالا رامزا للعارفين بجواهر الكلام المقبلين على فنّ التّجنيس والسّجع بعد الثقة بسلامة المعنى.

إنّ تحليل الجرجاني لمسألة التّجنيس قد أفضى به إلى كشف قيمة حضوره في الكلام لا من حيث الشّكل، أي من جهة دوره الإيقاعي، ولكن من جهة القيمة الدلاليّة والمعنى. و لم يكتف في توخّي ذلك المسلك بالنّظر في التّجنيس وإنّما جمع إليه السّجع وكأنّه يلمح بذلك إلى أنّ السّجع صنو للتّجنيس في علّة حسنه.

4- سرّ حسن السّجع

لم يفرد الجرجاني لبحث السّجع قسما خاصّا وإنّما كثيرا ما ذكره استئنافا لرأي في التّجنيس، ولئن كانا يجريان في الذكر معا، فلأنّ الزّاوية الّتي نظر منها إليهما واحدة وباتّفاقهما في وجه الحسن يتّفقان في علّته، فأنت "لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا حسنا، حتّى يكون المعنى هو الّذي طلبه واستدعاه وساق نحوه."(49) غير أنّ الاشتراك في علّة الحسن قد لا يبدو مبرّرا كافيا يستدعي وحده بحثهما معا، لذلك فإنّه يمكننا بالبحث في الدّواعي الخفيّة لبحث المسألة أن نضيف مبرّرا آخر لعلّه الردّ على ابن سنان الخفاجي الّذي عدّ السّجع وجها من وجوه المناسبة بين الألفاظ في الصّيغ، وحدّه بأنّه "تماثل الحروف في مقاطع الفصول."(50)

وليس حدّ السّجع موطنا في الخلاف بينهما لأنّ الجرجاني لم يكن يهمّه البحث في قضيّة الحدّ، ولكنّهما في المقابل يختلفان في زاوية النّظر فالجرجاني يشرّع للقول بأنّ السّجع فاعل يؤثّر في زيادة الحسن في المعاني بما أنّ المعنى هو الّذي يستدعيه، وعلى غير ذلك المنحى يعدّه الخفاجي فاعلا مؤثّرا في حسن الألفاظ ووجها من وجوه تناسبها.

لذلك نجده يستعمل أسلوبا يحيل به إلى ما جاء لدى ابن سنان، وفي تحليله نُبَذا من كلام الجاحظ يقول: "فقد ترك أوّلا أن يوفّق بين "الشّبهة" "والحيرة" في الإعراب، و لم ير أن يقرن "الخلاف" إلى "الإنصاف"، ويشفع "الحقّ" "بالصّدق"، و لم يُعن بأن يطلب "لليأس" قرينة تصل جناحه، وشيئا يكون رديفا له، لأنّه رأى التّوفيق بين المعاني أحقّ، والموازنة فيها أحسن، ورأى العناية بها حتّى تكون إخوة من أب وأمّ (...) أولى من أن يدعها لنصرة السّجع وطلب الوزن، أولاد علّة

عسى أن لا يوجد بينها وفاق إلاّ في الظّواهر، فأمّا أن يتعدّى ذلك إلى الضّمائر (...) ففي الأقلّ النّادر".(51)

ولعلّه في ذلك المقام ينقد الخفاجي الّذي يرى أنّ حجّة من يختار السجع "أنّه مناسبة بين الألفاظ يحسّنها ويظهر آثار الصّنعة فيها."(52) فالسّجع لديه من محسّنات اللّفظ وليس مؤثّرا في المعنى. وقول الجرجاني:"أولى من أن يدعها لنصرة السّجع وطلب الوزن" يؤكّد توجّهه إلى الخفاجي الّذي يجري السّجع مجرى القوافي فهو يقول: "وكان يحسّن الكلام ويبيّن آثار الصّناعة ويجري مجرى القوافي المحمودة، والّذي يكون بهذه الصّفات هو الّذي حمدناه واخترناه، وذكرنا أنّه يكون سهلا غير مستكره ولا متكلّف."(53)

فمقارنته بالقوافي يؤكّد مرّة ثانية تصنيفه له ضمن ما يحسّن اللّفظ، وليس ذلك النّص المقام الوحيد الّذي يعدّ فيه السّجع مناسبة بين الألفاظ، بل إنّ غيره من النّصوص يشهد على ذلك فعنده أنّ "قبولا ليس على وزن مساغ، وتستوحش ليس بإزائها كلمة، لأنّه كان ينبغي أن يقال: تستوحش لما يستنكر من حيث عرفت، وتنفر ممّا تذمّ من حيث حمدت أو غير يستنكر من الألفاظ الّتي تكون مناسبة لتستوحش، وكذلك البرّ لا يناسب الثّقة في الصّيغة وأَمْنٌ ليس على وزن أَمَلٍ وهذا ليس بعيب فاحش وإنّما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة."(54)

ولعلّنا لا نبالغ إن اعتبرنا ضمير المخاطب موجّها إلى ابن سنان في قوله: "ولن تجد أيمن طائرا، وأحسن أوّلا وآخرا، وأهدى إلى الإحسان، وأجلب للاستحسان، من أن ترسل المعاني على سجيّتها وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ، فإنّها إذا تركت وما تريد لم تكتس إلاّ ما يليق بها، ولم تلبس من المعارض إلاّ ما يزينها."(55) وأنّ القصد به عائد إلى تعسّفه على الكلام حينما بيّن أنّ لفظة "قبولا" ليست على وزن "مساغ" و"أنّه كان ينبغي أن يُقال تستوحش لما يستنكر من حيث عرفت وتنفر ممّا تذمّ من حيث حمدت أو غير يستنكر من الألفاظ الّتي تكون مناسبة لتستوحش" هو الّذي قصده الجرجاني بقوله: "فأمّا أن تضع في نفسك أنّه لا بدّ من أن تجنّس أو تسجع بلفظين مخصوصين فهو الّذي أنت منه بغرض الاستكراه وعلى خطر من الخطإ والوقوع في الذّمّ."(56)

ولعلّ قوله حول "الاستكراه وخطر الوقوع في الذّمّ" هو تذكير بما قاله ابن سنان نفسه في الفصيح من كلام العرب وأنّه "لا يكون كلّه مسجوعا لما في ذلك من أمارات التّكلّف والاستكراه والتّصنّع."(57)

خاتمة

عجّبت بلاغة اللّغة العربيّة الجرجاني وأدرك أنّها أسرار ينبغي كشف النّقاب عنها، و لم يمنعه التّعجّب من ذلك بل دعاه إلى تجاوز المرحلة الّتي توقّف عندها العلماء من قبله ولعلّها مرحلة طالت نسبيّا، وهي مرحلة الحدّ والتّعريف والتّصنيف.

لم يكن لدى الجرجاني هاجس الحدّ حتّى أنّه لم يعرّف البلاغة في كتاب وسمه بـــأسرار البلاغة، وإنّما انتقل بالفكر إلى تعيين السّؤال عن العلّة بصفته السبيل المجيب عن موطن المزيّة، فهو لم يختر الوقوف على أطلال اللّغة العربيّة مستعرضا محاسنها في شكل أبيات من الشّعر تجسّم فيها إبداع أصحابها بل اختار مساءلة النّصوص ولذلك كان أسلوبه على مدى أثره أسرار البلاغة قائما على البناء والإنشاء لا على الوصف، فهو يباحث المسائل فيفترض ويعلّل، ينفي ويثبت، يدحض ويؤسّس.

إنّ ذلك الأسلوب عموما قد ميّزه من علماء عصره، ونعني خاصّة ابن سنان الخفاجي الّذي استكان إلى خطى سابقيه فكرّر ما توارد في حدّ البلاغة وفي الفرق بين البلاغة والفصاحة وأسّس مشروعه على رؤية حكّمت اللّفظ وأعطته زمام المعنى.

بهذا المعنى يكون التّقابل بين مؤلّفي أسرار البلاغة وسرّ الفصاحة جذريّا، ولقد اخترنا للتّدليل على ذلك التّقابل ظاهرة تبدو غير ذات بال مقارنة برواسي البلاغة العربيّة ونعني التّشبيه والاستعارة والمجاز، إنّ تلك الظّاهرة هي التّجنيس ولقد جمعنا إليها السّجع والجمع كان من منطلق الاشتراك في العلّة الموجدة بصفتيهما ظاهرتين صوتيّتين.

لقد بدا التّجنيس والسّجع لدى ابن سنان، عقيمي النّتائج، فهما ممّا يزيد الألفاظ حسنا، في حين بدت نتائجهما لدى الجرجاني ثرّة. والعلّة في تلك المفارقة في النّتائج أنّ ابن سنان قد توسّل السّبيل القصيرة سبيل اللّفظ إذ أسره قيد الحدّ عند الظّاهر، في حين توسّل الجرجاني سبيل المعنى فانفتحت به الرّؤية على آفاق "علم النّفس".

إنّ تعليل الحسن في التّجنيس والسّجع قد انتهى به إلى اكتشاف دور "الإيهام" في الكلام. فالتّجنيس لعبة إيهام يقودها المتكلّم محاولا الإيقاع بالسّامع. فالجرجاني يرسم شبكة هذه اللّعبة في مثل قول الشّاعر: (الطويل)

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاصٍ قَوَاضِبِ

"أنّك تتوهّم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة كالميم من "عواصم" والباء من "قواضب" أنّها هي الّتي مضت وقد أرادت أن تجيئك ثانية، وتعود إليك مؤكّدة، حتّى إذا تمكّن من نفسك تمامها، ووعى سمعك آخرها، انصرفت عن ظنّك الأوّل، وزلت عن الّذي سبق من التّخيّل، وفي ذلك ما ذكرت لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها، وحصول الرّبح بعد أن تغالط فيه حتّى ترى أنّه رأس المال."(58)

إنّ التّجنيس في عين الجرجاني مركب يحمل السّامع في بحر "التّخيّل" و"التّوهّم"(59) والتوهّم عنده ضربان: "ضرب يستحكم حتّى يبلغ أن يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنّه شيء يجري في الخاطر، وأنت تعرف ذلك وتتصوّر وزنه إذا نظرت إلى الفرق بين الشّيئين يشتبهان الشّبه التّامّ والشّيئين يشبه أحدهما بالآخر على ضرب من التّقريب."(60) وهو يعني بالضّرب الأوّل التجنيس "المستوفى" في حين يقصد بالثّاني التّجنيس "المرفوّ".

إنّ تمثّل التّجنيس والسّجع على هذا الوجه يلحقهما بغيرهما من أبواب البلاغة العربيّة الّتي تقوم في حدّها على المعنى مثل التّشبيه والكناية والمجاز والاستعارة، وبذلك تنتظم هذه المسائل جميعا في عقد من الأسرار طمح الجرجاني إلى كشف ما تيسّر منها ضمن مؤلّفه أسرار البلاغة بحيث يكون كلّ مبحث من مباحثه سرّا متجدّدا يعيّن البلاغة من خلال ظواهر مختلفة في خصوصيّاتها وأشكالها متّفقة في حكمها العام وفي وجه مزيّتها تلك المزيّة الّتي لا تقوم إلاّ على ما يدركه العقل بالفكر والنّظر.

هوامش

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ت) ص43.

2 - المصدر السّابق.

3- وليد سراقبي: "مفهوم الفصاحة بين ابن سنان وعبد القاهر الجرجاني"، التّراث العربي، عـــ31ـــدد 1988، ص59-68.

4- المصدر السّابق: ص65. 5 - المصدر السّابق: ص66. 6 - المصدر السّابق. 7 - المصدر السّابق: ص67.

8 - محمّد العمري: البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشّرق، المغرب، 1999.

9-أُنظر في ذلك: "الخلفيّات المذهبيّة للمشاريع البلاغيّة البلاغة وطبيعة الكلام" (ص312-326)، ضمن الفصل الأوّل من القسم الثّاني.

10 -المصدر السّابق: ص313. 11 -المصدر السّابق: ص313-314.

12-نعتبر أنّ تصنيف العمري في تحليله صلة الجرجاني بالقاضي ضمن مواقف رفض الأوّل للثاني من قبيل الأحكام المسبقة، وهو ما اشتغلنا على بيانه في كتابنا: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبّار، نحو رؤية جديدة لآراء الجرجاني اللغويّة، صفاقس، مطبعة التسفير الفنّي، 2003.

13 -المصدر السّابق: ص326. 14 - المصدر السّابق. 15- سرّ الفصاحة: ص188.

16- البلاغة العربيّة أصولها وامتداداتها: ص326.

17 - المغني: ج7ص158. وقد حلّلنا هذه المسألة في كتابنا: الجرجاني أمام القاضي عبد الجبّار: فقرة: "حاجة الكلام إلى العلم بالمواصفات".

18 - سرّ الفصاحة: ص60.

19 - أوّل تلك الشّروط أن يكون تأليف اللّفظة من حروف متباعدة المخارج (أنظر: سرّ الفصاحة: ص60) والثّاني "أن تجد لتأليف اللّفظة في السّمع حسنا ومزيّة على غيرها وإن تساويا في التّأليف من الحروف المتباعدة" (المصدر السّابق: ص61) والثّالث أن تكون الكلمة "غير متوعّرة وحشيّة." (المصدر السّابق: ص63.) والرّابع "أن تكون الكلمة غير ساقطة عاميّة" (المصدر السّابق: ص69) والخامس "أن تكون الكلمة جارية على العرف العربيّ الصّحيح غير شاذّة." (المصدر السّابق: ص72) والسّادس: "أن لا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره." (المصدر السّابق ص78) والسّابع: "أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف." (المصدر السّابق: ص80.) والثّامن "أن تكون الكلمة مصغّرة في موضع عبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفيّ أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك." (المصدر السّابق: ص82

20 - المصدر السّابق: ص60. 21 - المصدر السّابق: ص5. 22 - أسرار البلاغة: ص4 23 -المصدر السّابق: ص63.

24 -المصدر السّابق: ص69. 25 - البيان والتّبيين: ج1ص144. 26 -سرّ الفصاحة: ص90. 27 -المصدر السّابق: ص60.

28 - المصدر السّابق: ص162. 29 - أسرار البلاغة: ص3. 30 - سرّ الفصاحة: ص163. 31 - المصدر السّابق: ص183.

32 - أسرار البلاغة: ص5-6.

33 - مبحث التّجنيس قد أثير في العديد من المؤلّفات، فالآمدي(تـــ370هـــ) قد أثار ذلك المبحث في الموازنة عند النّظر في شعر أبي تمّام، وقد خصّه بفصل وسمه بـــ"ما جاء في شعر أبي تمّام من قبيح التّجنيس." (الموازنة: ص247-253) أمّا عبد العزيز الجرجاني(تـــ392هـــ) وأبو هلال العسكري(تـــ395هـــ) وابن رشيق القيرواني(تـــ357هـــ) فقد خصّوه بقسم نظريّ تعريفيّ. ففي كتاب الوساطة بين المتنبّي وخصومه بحث الجرجاني التّجنيس وأنواعه (ص48-50)، وخصّه أبو هلال العسكري بالفصل الثّالث من كتاب الصّناعتين (ص321-336) وخصّص له ابن رشيق الباب الثّالث والأربعين من كتاب العمدة (ص545-566.)

34 - أسرار البلاغة: ص6. 35 -المصدر السّابق: ص7-8. 36 -المصدر السّابق: ص8. 37 - المصدر السّابق: ص6.

38- كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر: ص321.

39 - أُنظر كتاب العمدة في محاسن الشّعر وآدابه: "المماثلة" وهي تكرار اللّفظ باختلاف المعنى (ج1ص546)، "التّجنيس المحقّق" وذكر ابن رشيق أنّ هذا الضّرب من التّجنيس هو ما أسماه القاضي الجرجاني "مستوفى" (ج1ص550)، "التّجنيس المطلق" وقد نسب التّسمية إلى القاضي الجرجاني(ج1ص551)، و"تجنيس المضارعة" وهو ضروب، وقد بيّن أنّ القاضي الجرجاني يسمّيه "النّاقص" (ج1ص553). بل وذهب ابن رشيق إلى حدّ التّأريخ للتّجنيس فبيّن أنّ العرب لم تعرف التّجنيس(ج1ص563-564).

40 - أسرار البلاغة: ص8. 41 - الوساطة بين المتنبّي وخصومه: ص49. 42 - سرّ الفصاحة: ص183. 43 - الموازنة بين أبي تمّام والبحتري: ص249. 44- أسرار البلاغة: ص8. 45 - المصدر السّابق: ص8.

46 - الموازنة بين أبي تمّام والبحتري: ص249-250. 47 - البيان والتّبيين: ج1ص254. ، 48 - أسرار البلاغة: ص9.

49 - المصدر السّابق: ص10. 50 -سرّ الفصاحة: ص163. 51 - أسرار البلاغة: ص10. 52 - سرّ الفصاحة: ص163.

53 - المصدر السّابق: ص164. 54 - المصدر السّابق: ص168. 55 - أسرار البلاغة: ص14. 56 - المصدر السّابق. 57 - سرّ الفصاحة: ص167. 58 - أسرار البلاغة: ص18. 59 - المصدر السّابق: ص19. 60 - المصدر السّابق.